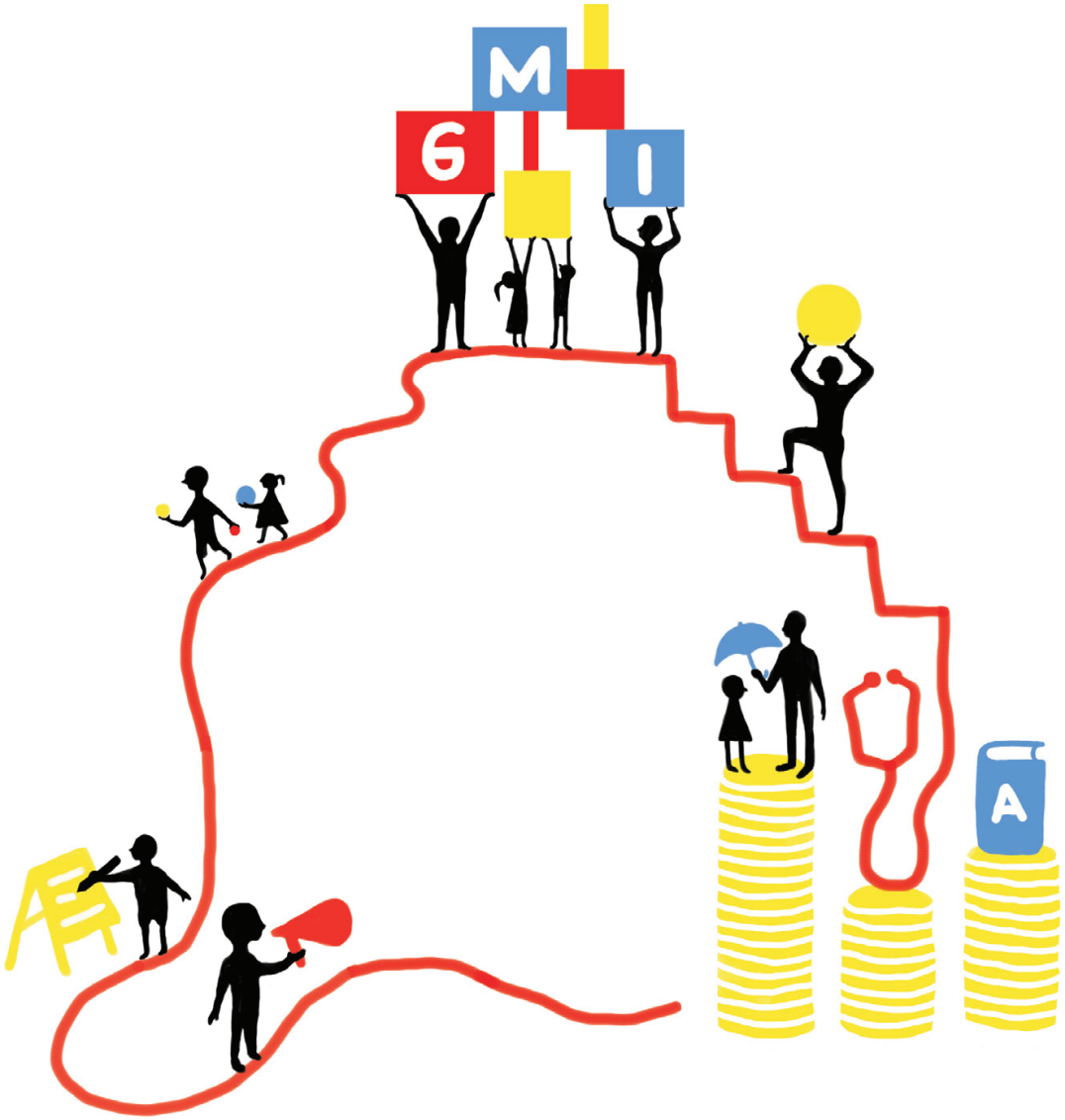

حوكمة حقوق الطفل

الحصول على أفضل صفقة للأطفال

إستراتيجية إنقاذ الطفل لحوكمة حقوق الطفل للأعوام 2016 ـ 2018

Save the Children

هذه هى إستراتيجية حوكمة حقوق الطفل فى منظمة إنقاذ الطفل للفترة 2016-2018. وهى تتناول العمل الماضي والمستقبلى وتتضمن معلومات حول ما يلي:

- **ما هى حوكمة حقوق الطفل؟**
- **لماذا تعتبر حوكمة حقوق الطفل هامة؟**
- **كيف تركت حوكمة حقوق الطفل أثرا؟**
- **ثلاثة مجالات رئيسية للعمل**
- **حوكمة حقوق الطفل و "حتى آخر طفل"**
- **حوكمة حقوق الطفل والأوضاع الإنسانية**
- **حوكمة حقوق الطفل والموضوعاتعبر القطاعية**
- **نهج البرمجة**
- **البرامج التى تحمل توقيع إنقاذ الطفل • التعلم و جمع الأدلة**
- **الشراكات**

ويمكن الإطلاع على نسخة أطول للإستراتيجية وأكثر تقنية في مركز موارد منظمة إنقاذ الأطفال في : http://resourcecentre.savethechildren.se

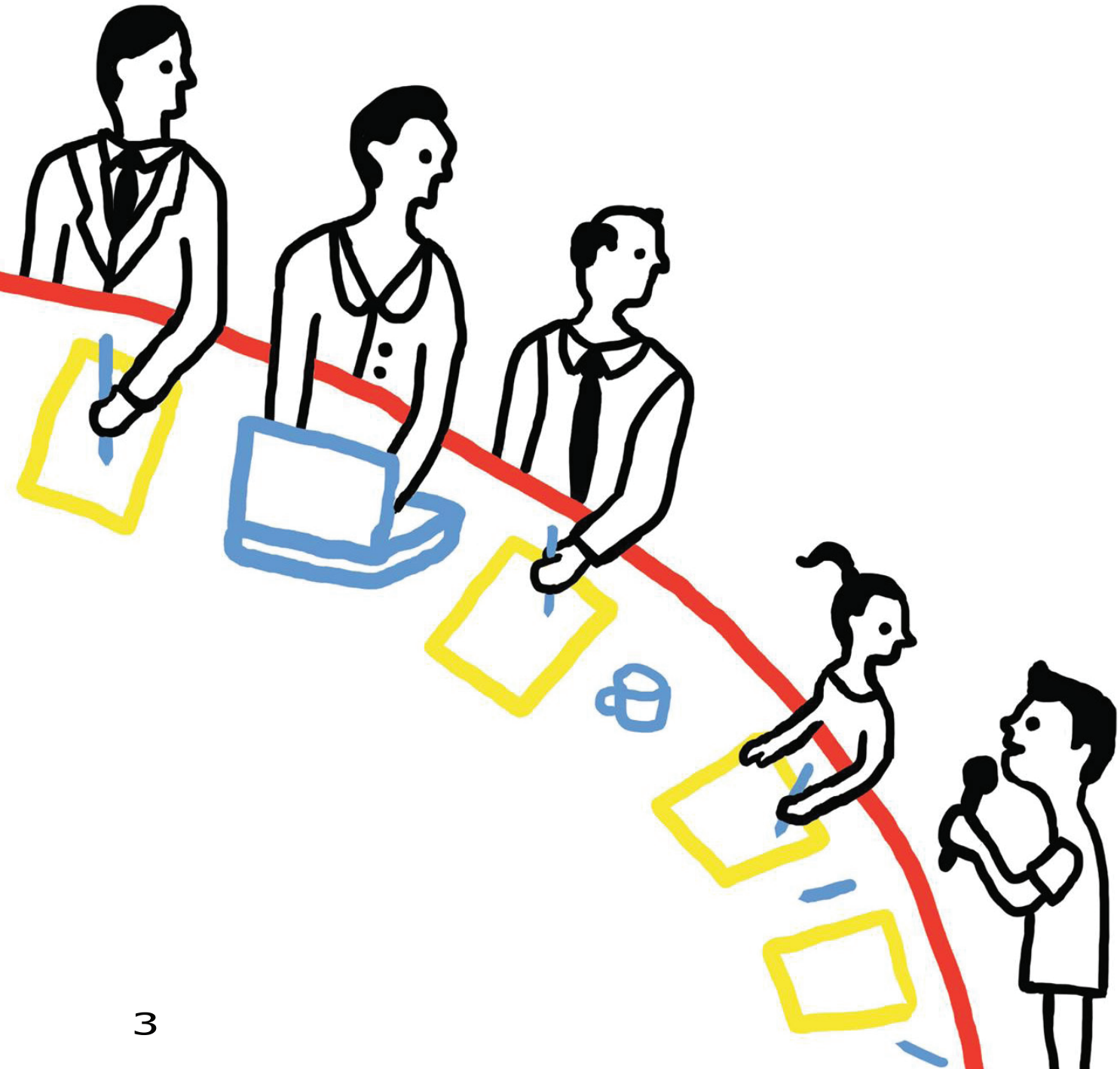

ما هى حوكمة حقوق الطفل؟

لا يملك ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ما يحتاجونه للبقاء على قيد الحياة والإزدهار لأن الحكومات لا توليهم الأولوية ولا تستمع إليهم و لا تخضع للمساءلة عندما تخذلهم.

تتمثل رؤيتنا في عالم تضمن فيه الحوكمة الرشيدة حقوق كل طفل بحيث يمكن لكل طفل أن يكون له صوت في الحكم.

الحوكمة الرشيدة تعنى:

- حكومة تعطي الأطفال الأولوية في ميزانيتها، وتضع وتطبق النظم القانونية والإدارية والمالية الضرورية لتقديم الحقوق لجميع الأطفال دون تمييز و تستمع لآراء الاطفال عند إتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم.
- وجود مجتمع مدني قوى وحيوى و قادر على مساءلة الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة القوية عندما تحرم الأطفال من حقوقهم وتفشل في توفير الموارد والخدمات التى يحتاجها الأطفال للبقاء على قيد الحياة والحماية والتعلم.
- تمكين أطفال قادرين على الوصول إلى حقوقهم فى المعلومات والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والمطالبة بالتغيير بأنفسهم.
- قطاع خاص جيد التنظيم يحترم ويدعم حقوق الطفل في أنشطته وعملياته.

وكانت حوكمة حقوق الطفل (CRG) موضوعا عالميا لمنظمة رعاية الأطفال منذ العام 2011 ولكن الكثير من أعمالها كانت أولوية منذ تأسيس المنظمة قبل أكثر من 100 عام.

تلعب حوكمة حقوق الطفل دوراً بالغ الأهمية في تحقيق إختراقات "إنقاذ الطفل" في البقاء على قيد الحياة والتعليم والحماية من العنف. وتحدد وتعالج العوامل الشاملة والكامنة التي يمكن أن تساعد أو تعوق إعمال هذه الحقوق. وتساعد برمجة حوكمة حقوق الطفل بالتصدي لعدم وجود حوكمة مفتوحة وشاملة ومسؤولة لحقوق الطفل والإفتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل الإلتزامات للأطفال على إزالة هذه العقبات وتهيئة الظروف لتغيير مستدام طويل الأجل.

أهدافنا:

- وفاء جميع الدول بإلتزاماتها بموجب إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والمواثيق الدولية الأخرى لرصد و تنفيذ حقوق الأطفال.
- وجود مجتمع مدني قوي بما فيه الأطفال يخضع الدول والمجتمع الدولي للمساءلة عن حقوق الطفل.

لماذا تعتبر حوكمة حقوق الطفل هامة ؟

حقوق الطفل نادراً ما شغل حقوق الطفل مكانة عالية فى الأجندات السياسية وكثيرا ما تتعرض للإنتهاك مع الإفلات من العقاب. وقد نشأ إتجاه عالمي مثير للقلق لفرض قيود على المجتمع المدني مما يجعل المواطنين الأطفال غير قادرين على إخضاع القائمين على السلطة للمساءلة.

لا تستثمر الحكومات ما يكفي في صحة الأطفال والتعليم والحماية ولا يتوفر سوى القليل من البيانات المحددة لمعرفة ما ينفق على الأطفال ككل. كما تؤدى الثغرات الضريبية ونظم تحصيل الضرائب المفتقرة للفعالية إلى حرمان الأطفال من الموارد التي يحتاجونها.

لا تملك العديد من البلدان نظاما فعال لحقوق الطفل يوضح القانون الدولي أنه يتعين على الحكومات أن تنشئ المؤسسات والعمليات والسياسات التي تمكنها من الوفاء بإلتزاماتها بحقوق الطفل.
فشل الكثيرون فى القيام بذلك.

الأطفال غير مرئيين. وفقا لليونيسيف لا يملك 290 مليون من الأطفال على الصعيد العالمي أية شهادة ميلاد ولم يسجل ربع المواليد الأطفال دون سن الخامسة. ويشكل الأطفال أكثر من نصف السكان في كثير من البلدان ولكن نادراً ما يتم الإستماع إليهم.

الفجوة بين الأطفال الأغنياء والفقراء آخذة في الإتساع، ويتركز تزايد الفقر في مناطق الصراع. ويجبر ملايين أطفال على ترك منازلهم بسبب الصراع والعنف والفقر والتحضر السريع، وإجبارهم على العيش في المعسكرات حيث توجد القليل من سيادة للقانون أو لا توجد وحيث لا يحصلون على الحماية أو الخدمات.

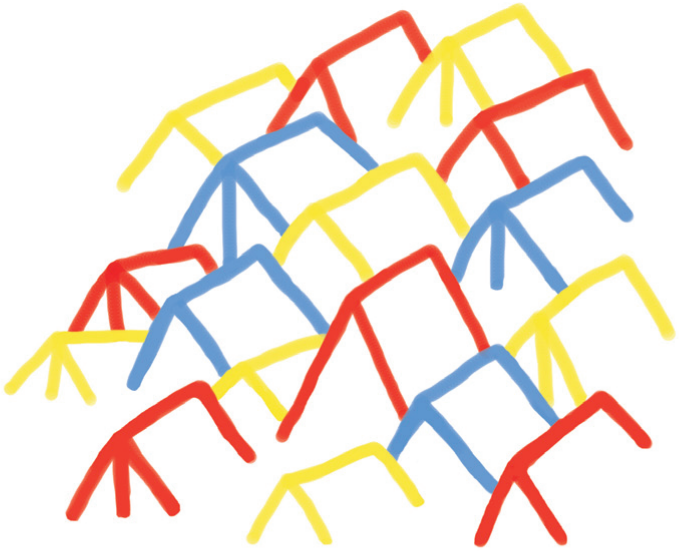

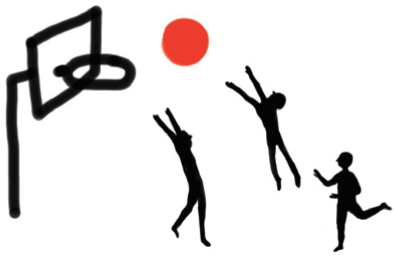

كيف تركت حوكمة حقوق الطفل أثرا ؟

... على المستوى الوطني

دعمت منظمة إنقاذ الطفل منذ عام 2011 وضع وإعتماد قوانين ونظم أساسية أو تشريعات للأطفال في 16 بلدا. وقد رفعت هذه القوانين والسياسات مكانة حقوق الطفل على المستوى الوطني بدرجة كبيرة.
وأفادت 20 بلدا بحلول عام 2015 بزيادات في المخصصات العامة التى تتمحور حول الطفل نتيجة لتحليل منظمة إنقاذ الطفل للميزانية والمناصرة.

في عام 2015 دعمت منظمة إنقاذ الطفل 35 إئتلافا لحقوق الطفل في جميع أنحاء العالم.
وأفادت جميع هذه التحالفات بأنها نجحت فى التأثير على حكوماتها لجعل حقوق الطفل أولوية.

ومنذ العام 2013 شارك الأطفال في وضع 95 في المائة من التقارير القطرية المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بدعم من منظمة إنقاذ الطفل .

منذ بدء عملنا فى الإستثمار في الأطفال في عام 2013:
- أصبح لدى 11 بلد قدر أكبر الشفافية المالية والمساءلة؛
- رفعت 18 بلدا مستوى مشاركة الأطفال في وضع الميزانية والتخطيط للحكومة المحلية.

...على المستوى الدولي

لعبت منظمة إنقاذ الطفل وشركائها دوراً رئيسيا في المناصرة لزيادة الإستثمار في الأطفال بالتأثير علي الإستراتيجيات العالمية الجديدة للتنمية الدولية والتى تشمل جدول أعمال عام 2030 ل "التنمية المستدامة" و "برنامج عمل أديس أبابا"وهى وثيقة النتائج الختامية ل"المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية" اللتان تعترفان بالإستثمار في الأطفال بإعتباره أمرا حيويا. وقدمنا على وجه الخصوص قدرا كبيرا من المدخلات الفنية في تطوير هدف التنمية المستدامة 16الذى يضم الآن عددا من الأهداف المتصلة بحوكمة حقوق الطفل.

وقد دعمنا 2,700 طفلا في 71 بلدا لتقديم مدخلاتهم لقرار "مجلس حقوق الإنسان" في الأمم المتحدة فى عام 2015 عن الإستثمار في الأطفال. ويؤكد القرار على أن الإستثمار في الأطفال له عوائد إقتصادية وإجتماعية عالية القيمة وأن الموارد يجب أن توجه نحو الوفاء بحقوق الطفل.

وقد تعاونت إنقاذ الطفل والشركاء مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل لإعتماد التعليق العام على الميزانيات العامة ليكون بمثابة "خارطة طريق" للحكومات للوفاء بحقوق الطفل.

يركز عمل حوكمة حقوق الطفل على ثلاثة مجالات رئيسية

1: الرصد والمطالبة بحقوق الطفل مع الأطفال
2: الحوكمة الرشيدة التى توفر الحقوق للأطفال
3: الإستثمار العام في الأطفال

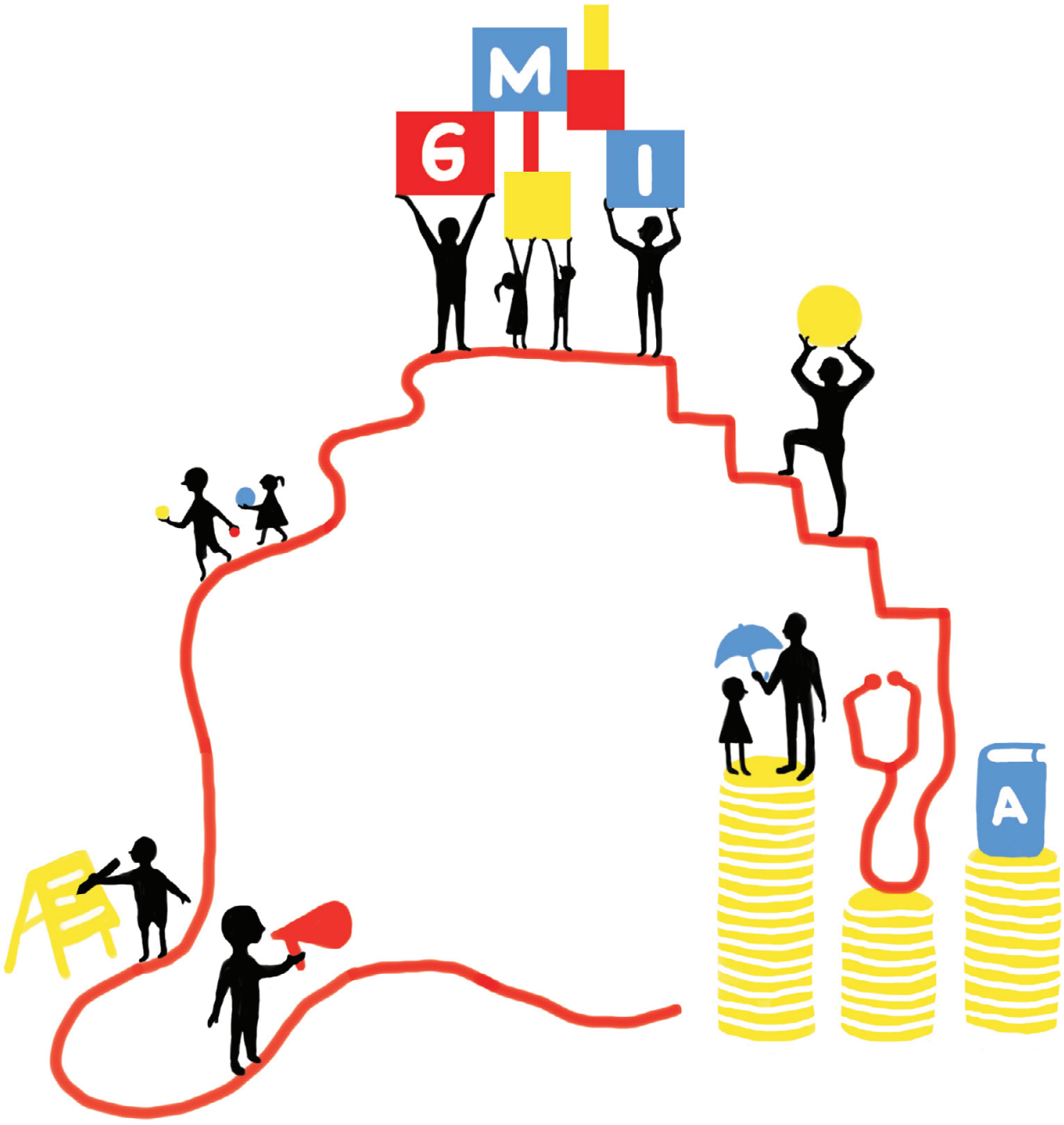

1: الرصد والمطالبة بحقوق الطفل مع الأطفال

إننا نعمل مع الأطفال ومجتمعاتهم المحلية لفهم حالة الأطفال والتحدث علنا عندما تنتهك حقوق الطفل. ونطلب من المسؤولين شرح ما فعلوه أو لم ينجحوا فى فعله وما هي الإجراءات التي سوف تتخذ لتحسين حياة الأطفال.

تعد آليات رصد حقوق الإنسان والطفل الدولية أداة هامة للدفع بالقضايا المتعلقة بحقوق الطفل على جدول الأعمال السياسي. وتشمل هذه الآليات "الإستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، و"اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق ورفاهية الطفل" والإتحاد الأوروبي ومختلف المنظمات ما بين الحكومية الدولية في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط. وتوجد أداة هامة أخرى للرصد والمطالبة بحقوق الطفل هى مبادرات المسؤولية الإجتماعية مع مقدمي الخدمات مثل المدارس والمستشفيات.

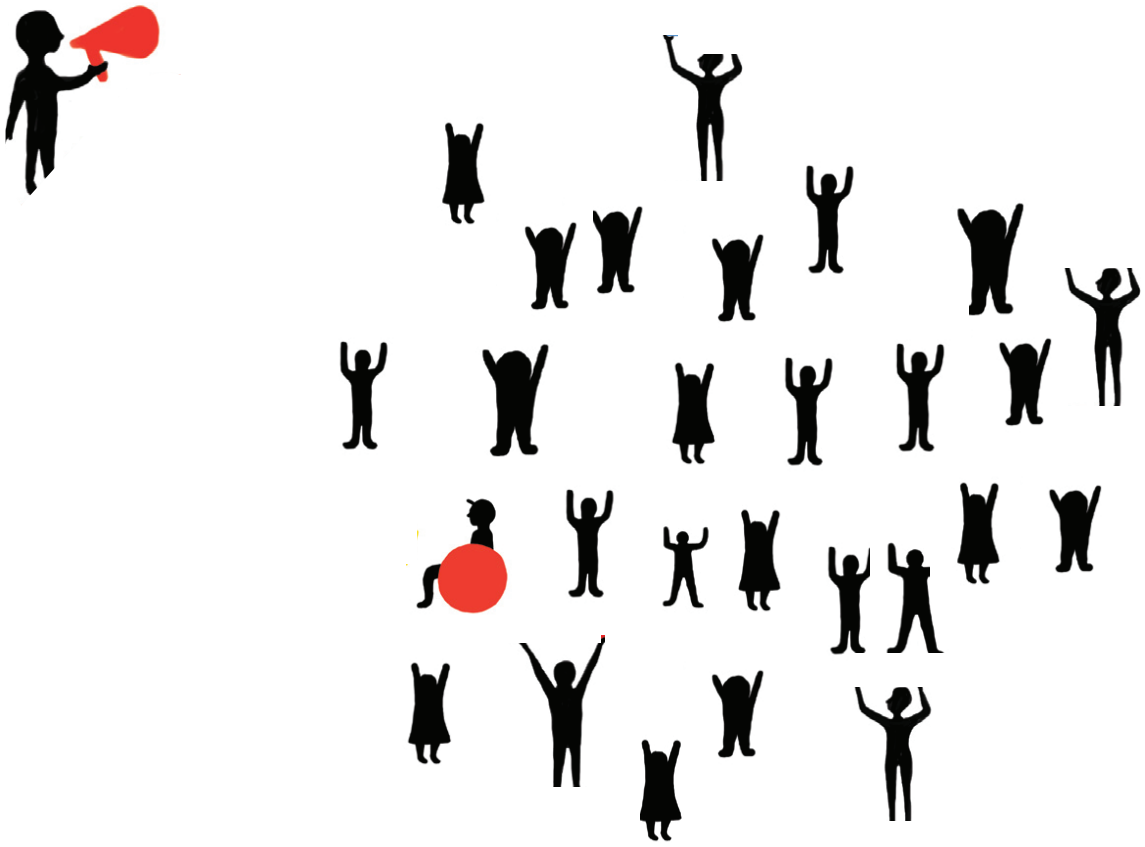

في عام 2014، دعمت منظمتا إنقاذ الطفل والرؤية العالمية مجموعة من الأطفال لتقديم توصيات إلى الإستعراض الدوري (UPR) لألبانيا. وجرت معالجة جميع القضايا التى أثارها الأطفال في توصيات الإستعراض الدوري الشامل الذى قبلته ألبانيا وتمت دعوة الأطفال لتقديم توصياتهم إلى جلسة إستماع برلمانية خاصة.

فى الفترة التى سبقت الإنتخابات العامة عام 2015 في ميانمار (بورما) دعت حملة " صوتوا للأطفال # Children For Vote " التى تتصدرها منظمة إنقاذ الطفل و الفريق الوطنى العامل لحقوق الطفل فى ميانمار المرشحين السياسيين لإعطاء الأولوية للأطفال، وطلبت من الناخبين التصويت لصالح أولئك الذين وعدوا بأن يفعلوا ذلك. كما نظمت الحملة إجتماعات حيث يمكن للأطفال التحدث عن مطالبهم.

منذ عام 2012، دعمت منظمة إنقاذ الطفل والشركاء الأطفال من مخيمات اللاجئين ومن مختلف البلديات في لبنان لجمع البيانات عن حالة حقوق الطفل في منطقتهم و لتحليل هذه البيانات وتقديم نتائجها إلى رؤساء البلديات والقيادات المؤثرة داخل مخيمات اللاجئين...

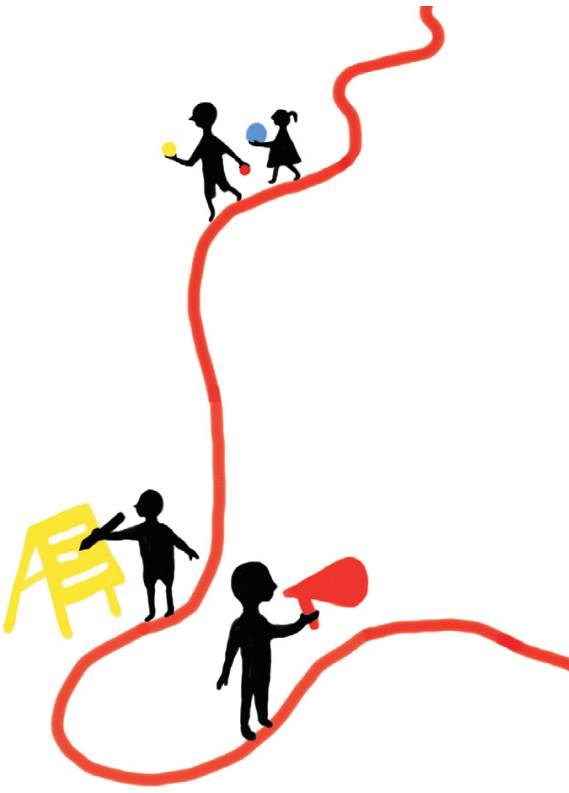

في عام 2016-2018 سوف نقوم بـ:

- دعم الأطفال ومنظمات المجتمع المدني لكى تقدم تقارير قائمة على أساس الأطفال عالية الجودة لآليات حقوق الإنسان والطفل،ومتابعة الأمر مع مبادرات المناصرة للتصدى لإنتهاكات حقوق الطفل والضغط من أجل التغيير؛
- التأكد من قدرة الأطفال ومجتمعاتهم على التحدث علنا ومساءلة الحكومات لإعطاء الأولوية لحقوقهم وحرياتهم؛
- إختبار المساءلة الإجتماعية التى تتمحور حول الطفل كنهج لمساءلة الحكومات عن وجود وجودة الخدمات للأطفال؛
- التأثيرعلى الإتفاق النهائي لإطار للمساءلة ل "أهداف التنمية المستدامة" الجديدة ووضع نموذج تجريبى لكيفية إستخدامه بواسطة "إنقاذ الطفل"والشركاء والأطفال للإرتقاء بالمساءلة فيما يتعلق بحقوق الطفل؛
- وضع حقوق وحريات الأطفال على جدول أعمال الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية؛
- إستخدام هدف التنمية المستدامة 16 ذى الصلة بأهداف ومؤشرات الحوكمة للحصول على المعلومات والحريات الأساسية لمناصرة حقوق الأطفال المدنية وحرياتهم على كافة المستويات.

وفي بنغلاديش سوف نطبق نموذجا تجريبيا لمشروع "المساءلة الإجتماعية التى تتمحور حول الطفل" يهدف إلى زيادة الحوار والمساءلة بين المواطنين ولا سيما الأطفال ومقدمي الخدمات بهدف تحسين نوعية الخدمات الأساسية للأطفال. وسينطوي المشروع على إشراك الأطفال والشباب في تتبع ومراقبة الخدمات المقدمة في المدارس والعيادات الصحية في المجتمع الريفي النائي المحروم وفي الأحياء الحضرية الفقيرة في دكا عاصمة بنغلاديش. سيتم وضع أدوات للمساءلة الإجتماعية لتتبع ومراقبة الخدمات بالإشتراك مع مقدمي الخدمات والسلطات الحكومية.

في الصين، نقوم بإعداد ودعم شبكة لحقوق الطفل مع المنظمات والأطفال لرصد وإستعراض وتحليل المعلومات عن حالة حقوق الطفل في البر الرئيسي للصين وهونج كونج. سنصدر تقريرا سنوياً عن حقوق الطفل وسوف تسهم هذه المعلومات فى تقرير المجتمع المدني عندما يحين وقت تقديم تقارير الحكومة المقبلة إلى إتفاقية حقوق الطفل فى العام 2019.

2.الحوكمة الرشيدة
التى توفر حقوق الطفل

لكى تجعل حقوق الطفل حقيقة واقعة،ينبغى على الحكومات وضع نظام لحقوق طفل يتضمن القوانين والسياسات، آليات التنسيق ونظم جمع البيانات وآليات المساءلة. يتكون هذا النظام من عدد من 'الأجراءات العامة للتنفيذ'.

الإجراءات العامة للتنفيذ هى إستراتيجيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل للحكومات لتنفيذ إتفاقية حقوق الطفل. وهي تشمل القوانين والأطر التنظيمية لمقدمي الخدمات غير التابعة للدولة وتقييمات الآثار على حقوق الطفل في القرارات التي تؤثر على الأطفال، وهيئات التنسيق عبر الوزارات الحكومية المسؤولة عن حقوق الطفل وآليات شكاوى حقوق الطفل المستقلة. و تشمل أيضا نظاما لجمع البيانات الوطنية يستند إليه وضع السياسات وتخطيط الموارد وتخصيص وإنفاق وضمان وصول الخدمات إلى معظم الأطفال المحرومين.

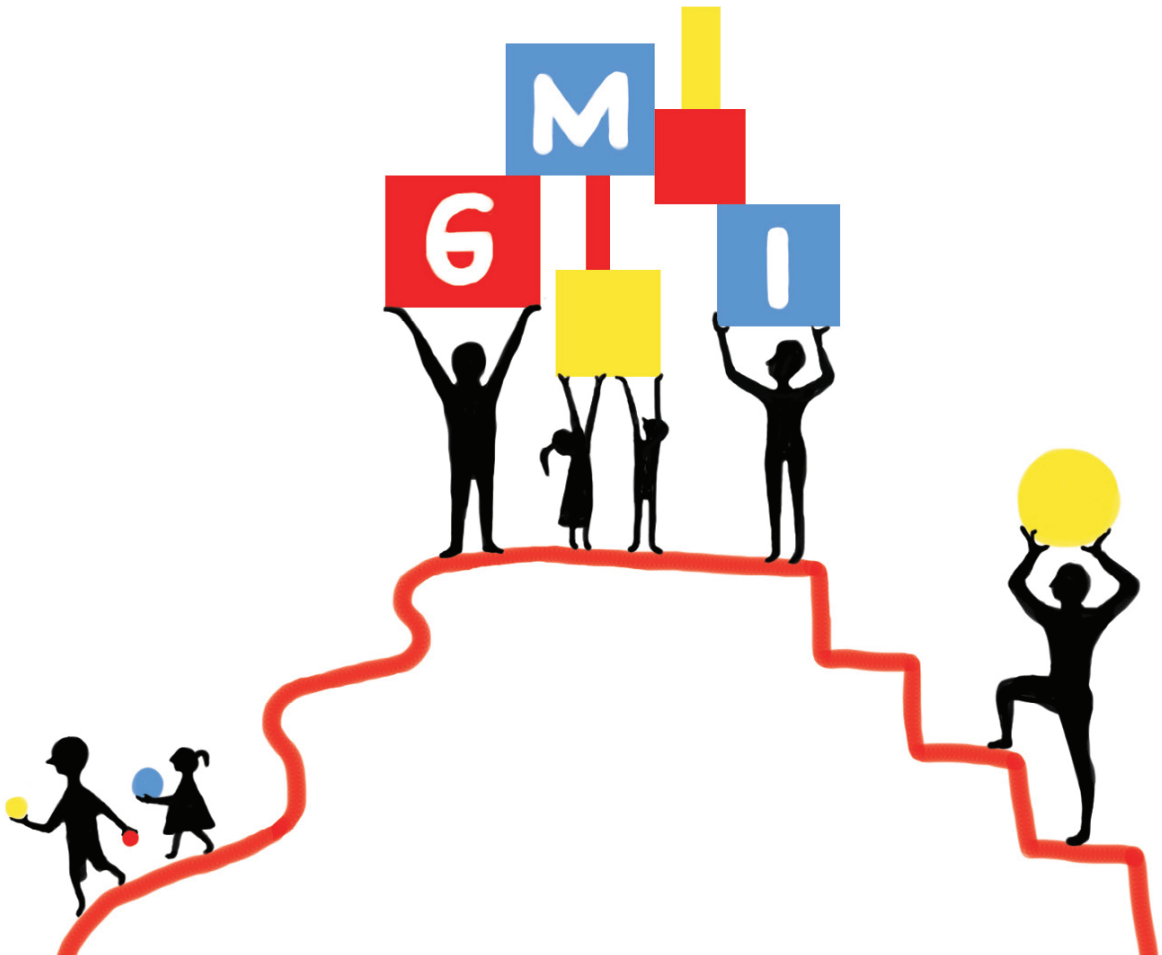

تعمل منظمة إنقاذ الطفل فعليا في أكثر من 45 بلدا للمساعدة في بناء النظم وبنيات الحوكمة اللازمة لتنفيذ حقوق الطفل. ونحن نعمل عن كثب مع الأطفال ومنظمات المجتمع المدني لتحليل الثغرات ونقاط الضعف في حوكمة حقوق الطفل والمناصرة مع الحكومات لتحسين نظمها وتوفير الأموال الكافية والموظفين المؤهلين لتوفير الموارد.

كما ننظم حملة لقوانين وسياسات لحماية حقوق جميع الأطفال ونعمل مع هيئات مستقلة مثل ديوان المظالم التي يمكنها مساءلة الحكومات. ونناصر أيضا على الصعيد الوطني لجمع بيانات مصنفة ومحدثة يمكن أن تساعد الحكومات على إدراج الأطفال الأكثر حرماناً وتهميشا في تخطيطها.

وفي نيبال عملنا مع العديد من المنظمات الوطنية والدولية والشبكات لأكثر من سبع سنوات للحصول على حقوق الأطفال التي أدرجت في الدستور الجديد. ونجحنا أخيرا فى تحقيق ذلك فى عام 2015. يتضمن الدستور الآن مادة منفصلة عن حقوق الطفل بما في ذلك حقهم في المشاركة و أصبحت 'المصالح الفضلى للطفل' أحد مبادئ الدولة.
قدمت منظمة إنقاذ الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة دعما تقنيا "للسلطة الوطنية الفلسطينية" لوضع مؤشرات وطنية قائمة على أساس حقوق الطفل لإستخدامها في جمع البيانات الروتينية. وبغرض التأكد من موثوقية وفعالية المؤشرات بقدر الإمكان .وأجريت هذه العملية بتعاون وثيق مع الهيئة الحكومية المسؤولة عن جمع الإحصاءات وإعداد تقريرإحصائى سنوي عن الطفل، فضلا عن غيرها من الوزارات والإدارات و اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني.

في عام 2016 ـ 18 سوف نقوم بـ:

- العمل مع الشركاء من المجتمع المدني لدعم ومناصرة الحكومات لوضع وتطبيق نظم حقوق الطفل الضرورية (الإجراءات العامة للتنفيذ) للوفاء بوعودهم للأطفال.
- الإشتراك مع "الشراكة الحكومية المفتوحة" وإستخدامها كمنصة للحكومات لتنفيذ غايات التنمية المستدامة المتصلة بالحوكمة فى هدف 16.
- المناصرة لإصلاح القوانين و من أجل سياسات ذات موارد كافية لتنفيذ حقوق الأطفال في البقاء على قيد الحياة والتعليم والحماية من العنف.
- دفع الحكومات لزيادة الشفافية والوصول إلى المعلومات بما في ذلك الرقابة والشفافية في ميزانية الدولة.

لم تحصل لجنة حقوق الإنسان الزيمبابوية منذ إنشائها في عام 2010 على الموارد أو الخبرة اللازمة للوفاء بإلتزامها القانوني بإحترام وحماية وأعمال حقوق الطفل. ونحن ندعم اللجنة لتكوين الفريق العامل لحقوق الطفل لتعزيز قدرتها على الدفاع عن حقوق الطفل. ويعتبر توفر بيانات مفصلة عن حالة الفتيات والفتيان أمرا حاسما يتم الإستناد إليه عند تخطيط وتخصيص وإنفاق الأموال العامة لا سيما في الأوضاع الطارئة. وسوف نعمل مع شركائنا في العراق للضغط على السلطات المحلية لإنشاء وتطبيق عملية جمع بيانات منتظمة ومفصلة .

3: الإستثمار العام فى الأطفال

الأطفال لهم الحق في حصة عادلة ونحن نعلم أن الميزانية مؤشر جيد على أولويات الحكومة. من أجل الوفاء بحقوق الطفل ينبغى على الحكومات أن تستثمر المزيد من الأموال في صحة الأطفال والتعليم والحماية خاصة بالنسبة لفئات الأطفال الأكثر حرماناً. إنهم بحاجة إلى تحسين كيفية إنفاق الأموال وأن يكونوا أكثر إنفتاحاً بشأن من هو المستفيد.
وفي السنوات الأخيرة ركزت إنقاذ الطفل بقوة على الإستثمار في الأطفال في البرامج والسياسة وعمل المناصرة و التأثير على الحكومات والهيئات الدولية لإعطاء الأولوية للأطفال في الميزانيات والسياسات المالية. و نعمل حاليا مع الحكومات والمواطنين في أكثر من 50 بلدا لزيادة وتحسين الإنفاق لمساعدة الأطفال على البقاء على قيد الحياة، وأن يكونوا بحالة صحية جيدة ، يتعلمون و يتلقون الحماية من العنف. وعندما يكون بمستطاع المواطنين بمن فيهم الأطفال فهم كيفية إنفاق الحكومة لأموالهم فإنهم يصبحون أقدر على مناصرة التغيير.
تجعل نظم تحصيل الضرائب الضعيفة والتهرب من دفع الضرائب من الصعوبة بمكان على بعض الحكومات جمع ما يكفي من المال لإعطاء جميع الأطفال فرصا متساوية. ونحن نعمل مع الشركاء لضمان زيادة الدول لإيراداتها المحلية لا سيما من الضرائب التصاعدية.
وسوف نناصر لسد الثغرات الضريبية ومن أجل تمويل عادل من الإتفاقيات العالمية المتعلقة بالأطفال.

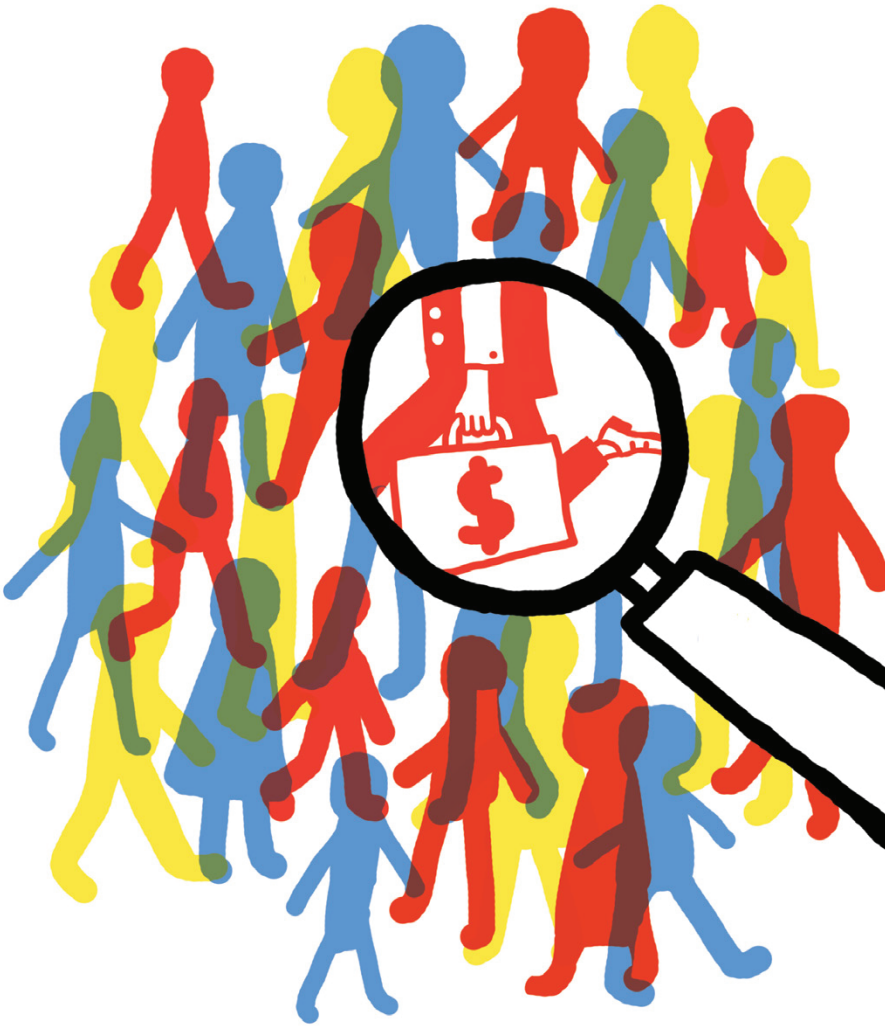

زادت حكومة رواندا الإستثمار في الأطفال برفع كفاءة جمع الضرائب وضرب الفساد، وإصلاح النفقات العامة وخفض جزئى للإعتماد على ضرائب الإستهلاك بفعل أعمال مناصرة منظمة إنقاذ الطفل. وقد أسهمت هذه التدابير في زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والحماية الإجتماعية.

بحلول عام2015 ساعد الأطفال في نيكاراغوا على صياغة أربعة سياسات بلدية للأطفال. كما قدموا مقترحات المشروعات التي أدت إلى قيام البلديات بتمويل وتنفيذ 17 من المشاريع المحلية مثل توفير المعدات للفرق الرياضية والفرق الفنية وفرق الرقص وتحسين الحدائق العامة وشراء الكتب المدرسية.

في زامبيا، دعمنا شركاءنا لإجراء تحليل شامل لأولويات ومخصصات الميزانية الوطنية. في عام 2015. تم وضع توصيات رئيسية لتعزيز الموازنات لصالح الفقراء والميزانيات للأطفال وتبادلها مع الحكومة.

في عام 2016 ـ 18 سوف نقوم بـ:

- المناصرة للأطفال، بما في ذلك الأكثرحرمانا والذين جرى إقصاؤهم، بأن تكون لهم الأولوية في تعبئة وتخصيص وإستخدام الموارد العامة.
- تكثيف عملنا فى تتبع الموازنة لرصد وتحسين الأموال العامة وكيفية إنفاقها ومعرفة المستفيد منها.
- التأثير على الحكومات لإدخال نظم ضريبية تدريجية أكثر إنصافاً و شفافية وإضافة صوتنا لحملات مكافحة التهرب والتجنب الضريبي.
- التأثير على كيفية تنفيذ الإلتزامات الدولية بشأن ' تمويل منصف ' للأطفال وإدماجها في خطط المناصرة والحملة على الصعيد الوطني.
- المناصرة لكى تكون الجهات المانحة مساءلة عن إلتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل حقوق الطفل.
- دعم الحكومات لوضع التعليق العام علي إتفاقية حقوق الطفل موضع التنفيذ فى الموازنات العامة لإعمال حقوق الطفل.
- حث المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على زيادة التركيز على الإستثمار في الأطفال ومعالجة المشاكل الهيكلية التي تؤدي إلى تهميش الأطفال ؛
- تتبع الإنفاق ودعم تكاليف تدخلات حماية الطفل.

في سيراليون سوف نستمر في العمل مع المجالس المحلية ووزارة الرعاية الإجتماعية والنوع وشؤون الأطفال لضمان التمويل الكافى للتعليم والرعاية الصحية للأمهات والأطفال وخدمات حماية الطفل وأن البلد أصبح أفضل إستعدادا لأي حالات طوارئ في المستقبل.
تتمتع كينيا بإطار قانوني قوي يشجع المشاركة العامة في المسائل المتعلقة بالحوكمة بما في ذلك عملية وضع الميزانية. و سوف نسعى للإستفادة من هذه البيئة المواتية وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأطفال على إستخدام أدوات تتبع الموازنة لتحقيق تأثير أفضل على المخصصات وإستخدامات الأموال في التعليم و الصحة وقطاعات الحماية الإجتماعية..

حوكمة حقوق الطفل والأوضاع الإنسانية

أصبحت "حوكمة حقوق الطفل" بصورة متصاعدة جزء لا يتجزأ من عمل إنقاذ الطفل الإنساني. وقد إنضممنا في الفلبين وسيراليون ونيبال وجنوب السودان وجمهورية أرض الصومال وإثيوبيا إلى فرق التعليم والحماية والصحة والتغذية لجعل التدخلات الإنسانية أكثر قابلية للمساءلة أمام الأطفال ومجتمعاتهم المحلية. وتوجد في صميم هذا العمل الشراكات التي نقيمها بين المجتمعات المحلية والحكومات والأطراف الفاعلة الخارجية لبحث الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ وما يمكن فعله لمنع الكوارث في المستقبل بإستخدام الموارد المحلية والقدرات.

والحكومات والأطراف الفاعلة الخارجية لبحث الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ وما يمكن فعله لمنع الكوارث في المستقبل بإستخدام الموارد المحلية والقدرات. في جنوب السودان، حيث أدى الصراع العنيف إلى تشريد 1.6 مليون شخص عملنا مع الحكومة والسلطات الأخرى مثل زعماء المخيمات والزعماء التقليديين، لتعزيز تنفيذ حقوق الأطفال. وقمنا بدعم المجتمع المدني للتحدث علنا عن إنتهاكات محددة لحقوق الطفل مثل الزواج المبكر والقسري التجنيد والإعتداء الجنسي وعمل الأطفال والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

وفي نيبال أيدنا "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" في أعقاب زلزال نيسان/أبريل2015 لتنظيم دورات تدريبية في معسكرات متنقلة في 11من المقاطعات الأكثر تأثرا للتأكد من مراقبة حالة الأطفال عن كثب.

وسوف نواصل خلال الفترة 2016 ـ 18 العمل مع العاملين في المجال الإنساني لكى يدركوا الدور الذي يمكن وينبغي أن تؤديه حوكمة حقوق الطفل في حالات الطوارئ والدول الهشة والكوارث الطبيعية وحالات الصراع. وسنقوم بوضع نهج محددة للدول الهشة وبناء قدرات المجتمع المدني بحيث يضطلع بدور أكبرفى عمل منظمة إنقاذ الطفل . وسوف نعمل على جعل الإستجابات الإنسانية أكثر خضوعا للمساءلة من قبل الأطفال .

الفلبين واحدة من أكثر البلدان تعرضا للكوارث في العالم. وقد دفعت كل من منظمة إنقاذ الطفل والخطة الدولية ومنظمة الرؤية العالمية لكى تتم إجازة قانون الإغاثة في حالات الطوارئ وقانون حماية الطفل. ويتطلب هذا القانون وضع "برنامج الطوارئ الشامل" مما يضمن أن يكون الأطفال فى حالة من الإستعداد الجيد والأمان ويبقى صوتهم مسموعا حالات الكوارث أو الطوارئ. سوف نعمل مع مجموعات المجتمع المدني لإدراج القضايا المتعلقة بالأطفال ضمن آليات الإستجابة الإنسانية و "الحد من مخاطر الكوارث" وضمان الوفاء بحقوق الأطفال أثناء وبعد حالات الطوارئ.

كثيرا ما يتعطل تسجيل المواليد ـ الذي هو حق لكل طفل، وخطوة حاسمة في توفير الحماية له، وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات –أثناء حالات الطوارئ. في إثيوبيا، سوف نشرع فى تجريب خدمات تسجيل المواليد في حالة الطوارئ وتوثيق وتبادل الممارسات بحيث يمكن تطبيقها في أماكن أخرى.

حوكمة حقوق الطفل وحتى آخر طفل

تهدف أولوية حملة منظمة إنقاذ الطفل فى أعوام عام 2016 – 18 وهى "حتى آخر طفل" إلى إزالة الحواجزالمالية والتمييزية وعقبات المساءلة التي تمنع الأطفال من البقاء على قيد الحياة والإزدهار، وتدعو القادة في جميع البلدان لوضع الضمانات الثلاث التالية لجميع الأطفال:

- **التمويل العادل** – سندفع لزيادة الإيرادات العامة وجمعها وإنفاقها المنصف ودعمها دوليا. وينبغي إزالة الحواجز على تكلفة الخدمات العامة وإحلالها بالحد الأدنى من الأمن المالي لجميع الأطفال.
- **المعاملة المتساوية** – سنناصر من أجل القوانين والسياسات الرامية إلى إزالة الحواجز التمييزية للخدمات ودعم الحملات العامة لتحدي الأعراف والسلوكيات والمطالبة بتسجيل كل المواليد.

- **المحاسبية** –سوف تتركز جهودنا للمناصرة على العناصر الرئيسية للمساءلة: تصنيف أفضل للبيانات والحوكمة الشاملة على جميع المستويات والشفافية في الميزانية.

وتلعب حوكمة حقوق الطفل دوراً حاسما في تحقيق هذه الضمانات. وسوف ندعم عملية المناصرة للتمويل العادل بتركيزنا على المزيد والأفضل من الإستثمار العام في الأطفال.
وسوف نضمن بتأثيرنا على الحكومات لكى تقوم بمواءمة التشريعات الوطنية مع إتفاقية حقوق الطفل أن تكون هذه الضمانات القانونية لجميع الأطفال دون تمييز. وسوف يسهم إنخراطنا مع آليات حقوق الإنسان الدولية وآليات الرصد وعملنا حول المساءلة الإجتماعية التى تتمحور حول الطفل فى تحسين المساءلة للأطفال.

حوكمة حقوق الطفل
و الموضوعات عبر القطاعية

سوف يسهم عمل منظمة إنقاذ الطفل في حوكمة حقوق الطفل فى أعوام 2016 – 2018 في تحسين مساواة النوع الإجتماعى من خلال طرح إنتهاكات محددة لحقوق الفتيات والفتيان فى إطار عملية تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية والإقليمية. وسندعو الحكومات لجمع البيانات التى تكون مفصلة حسب النوع الإجتماعى بشأن تنفيذ حقوق الطفل. وسنعمل مع الحكومات والهيئات الأخرى لإستحداث تشريعات تعزز **مساواة النوع الإجتماعى** وسنضمن التمثيل على قدم المساواة للفتيات والفتيان عند التعامل مع الحكومات الوطنية والمحلية والهيئات الدولية.سيتعين علينا التركيز بشكل واضح على الفروق فى النوع الإجتماعى عند العمل فى الإستثمار في الأطفال والقيام بالتحليل والمناصرة حول الإنصاف في الإنفاق وكيفية إستفادة الأطفال الأكثر حرماناً من تعبئة وتخصيص وإنفاق الموارد العامة.

وسوف تسهم حوكمة حقوق الطفل فى بناء وتعزيز صمود المؤسسات **بإدماج** حقوق الطفل في نظم الحوكمة والآليات التي يمكن أن تستمر حتى خلال تحولات السلطة والأزمات المالية وحالات الطوارئ.

وسنعمل على ضمان إمتلاك البلدان التى تدور فيها صراعات أو أزمات مستمرة الموارد الكافية وأن يدرج وضع ميزانيات لإستجابات مراعية للطفل في الخطط الوطنية. وسيكفل برامج " حوكمة حقوق الطفل" على مدى السنوات الثلاث القادمة إعطاء الأولوية للمشاركة الطوعية ل**لأطفال ذوى الحاجات الخاصة** في المشاورات العامة حول حقوق الطفل. وسنسعى لضمان أن يكون الأطفال ذوى الإعاقة مرئيين في خطط وميزانيات الحد من مخاطر الكوارث ، وتعزيز حقوقهم مع الحكومات والهيئات الأخرى.

نهج البرمجة

قررت منظمة إنقاذ الطفل أن كل واحدة من المجالات المواضيعية العالمية الخمسة سوف تنتج دليلا إرشاديا بشأن عدد من 'النهج الرئيسية' لعملها فى البرمجة وذلك لتحقيق مزيد من الإنسجام في منهجنا لكيفية معالجة القضايا المتعلقة بحوكمة حقوق الطفل عبر المنظمة وضمان أن يأتى عملنا مستندا إلى أفضل الممارسات وأن يكون مبنيا على أدلة وبراهين قوية.

وتمتلك إنقاذ الطفل سجلا طويلا في **دعم الأطفال وتحالفات المجتمع المدني والإنخراط مع الآليات الدولية والإقليمية لرفع التقاريرعن حقوق الطفل**. وهو نهج من البرمجة تم تجريبه وإختباره وعززته سنوات من الخبرة. وسوف ننتج أدوات وتوجيهات بشأن أفضل السبل للقيام بهذا العمل وكيف يمكن تكييف هذا النهج وفقا للسياق وكيفية جمع أدلة النتائج وكيفية ضمان جودة عالية المستوى.

المساءلة الإجتماعية التى تتمحور حول الطفل نهج جديد ومثير فى البرمجة. وتوجد بالفعل أدلة إرشادية حول كيف تتمكن المساءلة الإجتماعية من تحسين إيصال ونوعية الخدمات الأساسية. ولكننا سنركز على جمع الأدلة والبراهين بشأن تأثير المساءلة الإجتماعية التى تتمحور حول الطفل على بقاء الطفل والتعليم والحماية من العنف عن طريق زيادة الحوار والمساءلة بين المواطنين ولا سيما الأطفال ومقدمي الخدمات. ويتم حاليا تنفيذ مشاريع منظمة إنقاذ الطفل للمساءلة الإجتماعية مع شركاء في بنغلاديش وكمبوديا وميانمار والفلبين وفيتنام إندونيسيا باكستان والهند.

البرامج التى تحمل توقيع إنقاذ الطفل

تدفع كل برامج منظمة إنقاذ الطفل نحو تحقيق الإختراقات العالمية الثلاثة المنصوص عليها في الإستراتيجية العالمية. البرامج التى تحمل توقيع إنقاذ الطفل هي مجموعة فرعية صغيرة من هذه البرامج عالية الجودة التي صنفت على أنها تنطوى على إحتمالات كبيرة لإحداث تغيير فعال.

وحاليا لدينا إثنين من "برامج توقيع حوكمة حقوق الطفل" قيد التنفيذ. وسوف تتعززالأدلة والبراهين على أثر هذه النهج خلال العام القادم بحيث تكون جاهزة للتوسع.

وبدأ الإستثمار فى زامبيا في برنامج توقيع للأطفال بعنوان "الأطفال لهم الإعتبار الأول في الإنفاق العام" في عام 2013. وهدفه الرئيسي الإسهام في زيادة مخصصات الميزانية العامة وتحسين الإنفاق في مقاطعات مختارة في التعليم والحماية الإجتماعية والصحة والتغذية، وقطاعات حماية الطفل.
وتشمل نهج البرنامج الرئيسية دعم المشاركة الهادفة للأطفال وغيرهم من المواطنين في التخطيط للمقاطعات وعملية وضع الموازنات تحسين قبول سلطات المقاطعات، والإستجابة لمطالب المواطنين وتشجيع الأطفال والمواطنين على أن يضطلعوا بأنفسهم برصد وتتبع ورفع التقارير عن تقديم الخدمات الأساسية للأطفال.

"حماية الطفل الإجتماعية الحساسة" برنامج إقليمي تدعمه منظمة فقر الأطفال ومبادرة حوكمة حقوق الطفل العالمية ويجري تنفيذه في بنغلاديش والهند ونيبال. والهدف العام للبرنامج هو تحسين
الإستثمار في الأطفال من أجل الحد من الفقر والضعف بين الأطفال الأكثر فقراً وتهميشا بالحد من عمل الأطفال وتعزيز الإلتحاق بالمدارس والحد من سوء التغذية بين الأطفال.

التعلم وجمع الأدلة والبراهين

لكى يحقق عمل إنقاذ الطفل فى حوكمة حقوق الطفل أكبر مساهمة ممكنة لإعمال حقوق الطفل فسوف نمضى قدما في التركيز على تقديم برامج عالية الجودة في الأعوام 2016-2018. ويلعب التعلم المستمر وجمع الأدلة دوراً حيويا في توفيرالجودة.

تحليل متعمق لتشكيل البرمجة الجيدة

تبدأ البرمجة بتحليل جيد النوعية لحالة حقوق الطفل يمكن الإستناد إليه لتشكيل البرمجة الإستراتيجية والمناصرة الفعالة. وسوف يتم تعزيز القدرة التحليلية لحوكمة حقوق الطفل لدى الموظفين والشركاء أولوية في الفترة الإستراتيجية المقبلة بحيث يمكنهم القيام بتحليلات عالية الجودة و شاملة لحالة حقوق الطفل مع التركيز على حوكمة حقوق الطفل. وسيكون تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها بمثابة نقاط مرجعية للبرنامج لقياس التقدم المحرز والإنجازات.

قياس النتائج

يعالج عمل حوكمة حقوق الطفل" الأسباب الجذرية لإنتهاكات الحقوق. ويمكن أن تكون هناك فوائد متعددة طويلة الأجل للنتائج الإيجابية لكنها لا تكون دوما مرئية على الفور. ويعتبرتتبع وقياس الآثار المترتبة على حياة الأطفال من برمجة "حوكمة حقوق الطفل عملية طويلة ومعقدة. وقد تم وضع التخطيط الإستراتيجى والرصد والتقييم والتعلم (SPEL) لحوكمة حقوق الطفل بغرض الحصول على صورة أفضل لكيفية حدوث التغيير بما في ذلك عن طريق المناصرة والرصد والتكيف. وسوف تمكننا أداة (SPEL) من تحسين تصميم البرامج والرصد والتقييم التي تساعد على إنتاج معرفة أكثر إنتظاما حول كافة التغييرات الناجمة عن البرنامج وتقوم بتتبع الكيفية التي ربما تسهم بنتائج أفضل للأطفال. وسوف نقوم في عام 2016 بتجريب نهج (SPEL) في بيرو و زامبيا.

التعلم

تدعم مبادرة حوكمة حقوق الطفل العالمية زيارات نظير-إلى-نظير والرصد وتسهل التعلم أثناء العمل. وتمكننا شبكات حقوق الطفل العالمية النابضة بالحياة في جميع المناطق التي نعمل فيها من تعزيز التعلم من برمجتنا وتبادل الموارد التى يجرى إنتاجها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفى كل عام ندعم الإجتماعات التعليمية الإقليمية حيث يمكن لموظفي "حوكمة حقوق الطفل" تبادل الخبرات والإستفادة من دورات التعلم.

تنتج المبادرة العالمية بحوثا وبيانات موجزة للسياسات لدعم المناصرة الوطنية والإقليمية والدولية بشأن حوكمة حقوق الطفل، و حيثما كان ذلك ممكناً تنتج إصدارات صديقة للطفل من التقارير العالمية. وتمتلك إنقاذ الطفل مركزا للموارد على الإنترنت للأطفال بمكتبة حديثة بها مواد التدريب والموارد المتعلقة "بحوكمة حقوق الطفل ، www.resourcecentre.savethechildren.se.

البحوث

إننا ملتزمون بتوسيع قاعدة الأدلة الإرشاديةالعالمية لحوكمة حقوق الطفل. وسيكون محور بحثنا في الأعوام 2016-2018. إثبات الأثرالإيجابى لحوكمة حقوق الطفل على حياة الأطفال وعلى الأخص البقاء والتعليم والحماية. وسنسعى للإجابة على أسئلة مثل كيف أدت مشاركة الأطفال ومخصصات الميزانية الأكثر تركيزاً وشفافية إلى تحسين الوصول وجودة الخدمات للأطفال الأكثر حرماناً.

الشراكات

تتطلب برمجة حوكمة حقوق الطفل التعاون الوثيق مع الأطفال ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص لتبادل المعارف والتأثير على الآخرين وبناء القدرات لضمان الوفاء بحقوق الطفل. وللمضى قدما بالإلتزامات العالمية بشأن الإستثمار في الأطفال والحوكمة. ستواصل مبادرة حوكمة حقوق الطفل العالمية المشاركة في مجموعة من الشراكات بما في ذلك الفريق العالمي العامل على الإستثمار في الأطفال، وشبكة "الشفافية والمساءلة والمشاركة" (TAP) لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة فى عام 2030.

ومن ضمن الشراكات جديدة الأخرى المثيرة ما نجريه من بحوث رائدة مع التحالف الدولى لمشاركة المواطنين CIVICUS ومركز حقوق الطفل في جامعة كوينز في بلفاست حول كيفية ممارسة الأطفال لحقوقهم المدنية.

وسوف تكون المنظمات الإقليمية مثل تحالف حقوق الطفل في آسيا ، ريدلاميك Redlamyc, (شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين)، يوروتشيلد Euro child (شبكة من المنظمات والأفراد الذين يعملون عبر أوروبا لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال والشباب) ومنتدى سياسة الطفل الأفريقي ACPF خير عون لمناصرتنا لحوكمة حقوق الطفل الإقليمية وربط المناصرة الوطنية والإقليمية والدولية.

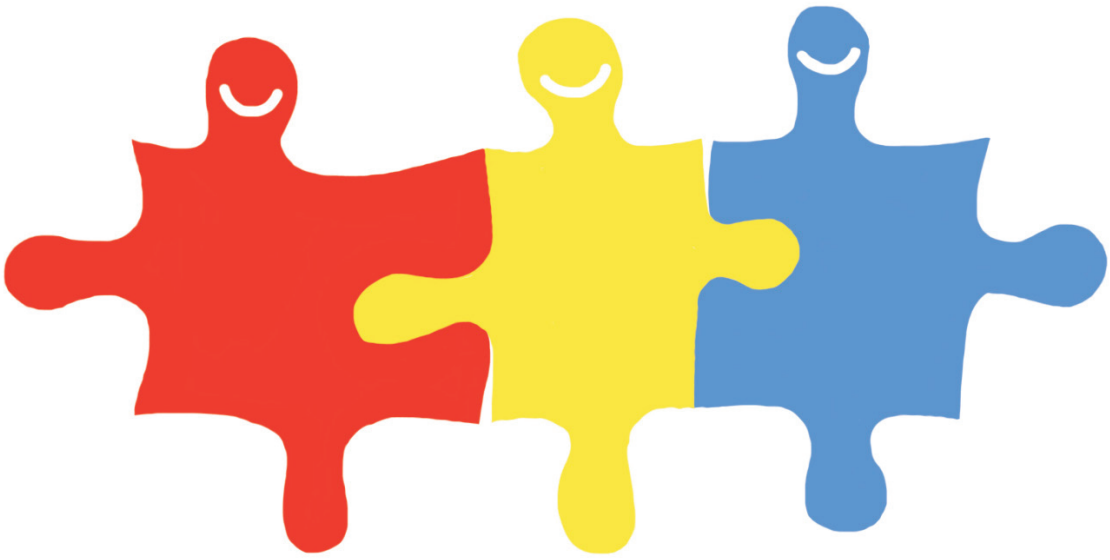

نشر بواسطة مبادرة حوكمة حقوق الطفل العالمية
إنقاذ الطفل

نشر للمرة الأولى فى يوليو 2016
بهذا يمنح الإذن بإستخدام ونسخ وتوزيع هذه الوثيقة جزئيا أو ككل شريطة أن تظهر الإشارة إلى المصدر في جميع النسخ بشكل مناسب.

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال ب:
مبادرة حوكمة حقوق الطفل العالمية
المدير ، لين ستيفن، ls@redbarnet.dk
الشبكة: resourcecentre.savethechildren.se

إذا أردت الإطلاع على المزيد عن حوكمة حقوق الطفل نرجو زيارة مركز الموارد على:
www.resourcecentre.savethechildren.se

Save the Children